

WO/PBC/19/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 12 يوليو 2012

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 سبتمبر 2012

تقرير مراجع الحسابات الخارجي: تدقيق في البيانات المالية لعام 2011

من إعداد الأمانة

1. بناء على المادة 5-6 من النظام المالي ولائحته، يعدّ مراجع الحسابات الخارجي البيانات المالية للمنظمة. وتقتضي المادة 11.8 أن تفحص لجنة البرنامج والميزانية البيانات المالية وتقارير مراجع الحسابات بشأن تلك البيانات، وتحيلها إلى الجمعية العامة مع ما يناسب من تعليقات وتوصيات. وترد البيانات المالية لعام 2011 المرفوعة إلى اللجنة في الوثيقة WO/PBC/19/4.
2. وتحتوي هذه الوثيقة على ما يلي: "1" توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن بيانات الويبو المالية لعام 2011 التي لا تزال مفتوحة وردود الإدارة عليها؛ "2" وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن التدقيق في عام 2011 فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية ومركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني ومشروع النظام المالي ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (مشروع FRR/IPSAS)، التي لا تزال مفتوحة؛ "3" والتقرير الكامل لمراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام 2011؛ "4" وبيان المراقبة الداخلية الموقع من المدير العام.
3. وختم مراجع الحسابات تقريره بشأن البيانات المالية لعام 2011 على النحو التالي:

"98. بعد العمل الذي أنجزته، بإمكانني أن أؤكد أن بيانات الويبو المالية لعام 2011 قد أعدت بطريقة تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وإذا ما أخذت في الحسبان عتبة الأهمية النسبية المحددة مسبقاً على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بإمكانني أيضاً أن أؤكد أن الأرقام المحاسبية المنشورة في البيانات المالية تتفق وحسابات المنظمة.

"78. وعليه، بإمكانني أن أصدر رأيي التدقيقي المرفق بهذا التقرير والمعد وفقا للفقرة 5 من "اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي" (المرفق 2 لنظام الويبو المالي ولائحته).

4. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بأن تحيط علما بمضمون هذه الوثيقة.

[يلي ذلك ملخص التوصيات]

ملخص توصيات مراجع الحسابات الخارجي التي لا تزال مفتوحة وردود إدارة الويبيو عليها

أولا تدقيق في البيانات المالية لعام 2010

التوصية رقم 1

"أوصى المنظمة بأن تحدد الإجراءات الرئيسية بطريقة رسمية وأن تعتمد التدقيق وتوثقه وأن تضع في الوقت المناسب آلية لرصد أعمال التدقيق المنجزة."

الرد

يندرج هذا العمل المهم في نطاق برنامج التقييم الاستراتيجي (المبادرة 15: تعزيز نظام المراقبة الداخلية). وقد تعاقدت المنظمة مع شركة خارجية لتحصل على مساعدتها على تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ويتألف هذا الالتزام من خمس مراحل على وجه التحديد، تتطلب المرحلة الرابعة منها أن تستعرض الشركة أنشطة المراقبة التي يضطلع بها قطاع الإدارة والتدبير وهي: إجراءات التصريح والموافقة وسياسة التمييز بين الواجبات والضوابط والتثبيات والتسويات وما يرتبط بذلك من استعراضات. المرحلة 4 المخططة للربعين الأول/الثاني من عام 2013.

التوصية رقم 3

"أدعو الويبيو إلى أن تتخذ التدابير المناسبة لشغل المناصب الأساسية وإنشاء فريق عامل. وبالإشارة إلى إدارة الخدمات المالية تحديدا، أقترح تسمية مجموعة من الموظفين الإضافيين متعددي الاختصاصات لمعالجة مسألة إقفال الحسابات وملء أية مناصب شاغرة بسبب مغادرة أحدهم."

الرد

تعد الويبيو استعراضات سنوية للتخطيط للموارد البشرية لدعم تخطيط العمل وترجمته إلى الاحتياجات من حيث الموظفين. وفي هذا السياق ستناقش وتعد خطط التعاقب على الوظائف الرئيسية، عند الاقتضاء، لضمان استمرار الوظائف ونقل المعارف على نحو ملائم واستبدال الموظفين الرئيسيين في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالخدمات المالية، استعين بمحاسب مالي يطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح وبدأ هذا المراجع يعمل مع المنظمة في يناير 2012. وكانت النية هي إنشاء وحدة للإبلاغ المحاسبي والمالي في إطار إدارة الخدمات المالية، نظرا لأنه قد أقر بأن إدارة الخدمات المالية تحظى بأقل قدر من الموارد في هذه المجالات وتقل قدرتها على تغطية حالات التغيب غير المتوقعة. وسيتوقف إنشاء هذه الوحدة على إتاحة الوظائف وعلى نتيجة عملية التصميم الهيكلي للموارد البشرية الذي لم تضطلع بها إدارة الخدمات المالية بعد. وفي الوقت ذاته شجّع عض الموظفين على تعزيز معارفهم بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولتبني التسويات الخاصة بوحدهم بناء على تلك المعايير. وهذه الطريقة من المتوقع أن يصبح تزيد اختصاصات الموظفين على مر الوقت.

ثانيا تدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية

التوصية رقم 1

"أحث الويبيو على إجراء تحليل مستمر للمخاطر الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، يراعي الأهداف الاستراتيجية المحددة."

الرد

كما ورد في الوثيقة WO/PBC/18/17 (تدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية): "سيجري النظر في إعداد نظام لإدارة المخاطر، خاصة في سياق مشروع التخطيط للموارد المؤسسية. وتباشر الأمانة، في إطار برنامج التقويم الاستراتيجي، مبادرة لتعزيز إدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية. وسيجري النظر في إدارة المخاطر بقسم إدارة الموارد البشرية في هذا السياق، مع الاسترشاد بإطار إدارة المخاطر في الويبو."

التوصية رقم 2

"أوصى الويبو بتقديم جدول ملائم يحتوي على مؤشرات عن الموارد البشرية بما يسهل إدارة الموارد البشرية على مستوى تنظيمي واجتماعي ومالي."

الرد

كما ورد في الوثيقة WO/PBC/18/17 "سيتم إعداد لوحة القياس التي تحتوي على مؤشرات الموارد البشرية في سياق مشروع التخطيط للموارد المؤسسية."

التوصية رقم 4

"أحث الويبو على البحث، بما يتفق مع المادة 1.1.5 من نظام موظفي الويبو ولأئحة موظفيها، عن حل مصمم ليحدد بوضوح وبلا أي لبس الحالات التي تم فيها ترحيل عدد الأيام المتراكمة الأكثر من 90 قبل 31 ديسمبر 2009. وقد يشبه هذا "إعادة ضبط العدادات على وضع 90 يوما". ومن شأن هذا أن يمكّن الويبو من أن تضع في حساباتها ألا يسمح نظام تكنولوجيا معلومات ساعات العمل المرنة الذي تطبقه بأي زيادة عن الأيام التسعين المسموح قانونا بترحيلها."

الرد

كما ورد في الوثيقة WO/PBC/18/17 "سوف تحدد الإدارة الحلول الممكنة لفرض احترام الحد الأقصى لعدد أيام الإجازة السنوية التي يجوز ترحيلها (90 يوما)."

التوصية رقم 6

"أرى أن الويبو يجب أن تفهرس كل معارف موظفيها ومهاراتهم في قاعدة بيانات يجري تحديثها دوريا بحيث تتوفر رؤية شاملة للدراسة العملية المتاحة داخل المنظمة."

الرد

كما ورد أيضا في الوثيقة WO/PBC/18/17 "في 2010، أطلقت المنظمة نظاما إلكترونيا للتوظيف، يحتوي على نسخ إلكترونية من البيانات المهنية للمرشحين للوظائف. وتم تشجيع الموظفين على إدراج بياناتهم في النظام وتحديثها باستمرار. ووضع هذا تحت يد الإدارة قاعدة بيانات تحتوي على البيانات المهنية الحديثة لعدد من الموظفين. وبالإضافة إلى هذا، فإنه بمجرد أن يرسخ نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين، سيكون لدى الإدارة أساس مادي لإعداد قاعدة بيانات شاملة للمعارف والقدرات والمهارات."

التوصية رقم 7

"أرى أن الويبو يجب أن تستبق أكثر حالات ترك الخدمة من جانب الموظفين الذين يشغلون مناصب رئيسية أو يؤدون وظائف معينة تستلزم نقل المعارف أو الملفات".

الرد

كما ورد في الوثيقة WO/PBC/18/17 "أحاطت الأمانة علماً بالتعليقات وسوف تراعيها عند وضع تخطيط أكثر تنظيماً للتعاقب على الوظائف". وفي الوقت ذاته طلب المدير العام من المسؤولين عن البرامج التقدم باقتراح عن طريقة الانتفاع بمنصب أصبح شاغراً في الأشهر التسع الماضية قبل أن يترك الموظف المعني الخدمة لإتاحة الوقت الكافي للتخطيط للتعاقب على الوظيفة ونقل المعارف وتعيين موظف جديد.

التوصية رقم 8

"أحث الويبو على السعي لتحقيق التآزر في معالجة الملفات المرتبطة ببدايات تكاليف الدراسة بغية زيادة إنتاجية العملية الجارية وكفاءتها".

الرد

كما ورد في الوثيقة WO/PBC/18/17 "قامت المنظمة مؤخراً بتحسين نظام تكنولوجيا معلومات الموارد البشرية القائم عن طريق زيادة الاعتماد على الأسلوب الآلي في العمليات لضمان مزيد من الكفاءة في معالجة مطالبات المنح التعليمية. وسيجري تحسين معالجة المنح التعليمية ومعاملتها، وسيجري أيضاً دمجها بشكل أفضل في نظام التخطيط للموارد المؤسسية".

ثالثاً تدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني

التوصية رقم 2

"أقترح أن توضع في الويبو مؤشرات للإدارة تغطي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكامله في جميع وحدات المنظمة. وبما أنه عمل معقد نسبياً، أرى ضرورة ربطه بعملية وضع "نظام التخطيط للموارد المؤسسية". وعلاوة على ذلك، تبين لي، عندما رجعت إلى المهام المختلفة التي يسندها المركز الدولي للحساب الإلكتروني إلى الخبراء الاستشاريين لتحليل الخدمات، أن هذه التحليلات توضح إمكانية مقارنة الخدمات التي يقدمها المركز لشركائه بتلك التي تقدمها الشركات التجارية العاملة في المجال".

الرد

ورد رد كامل على هذه التوصية في الوثيقة WO/PBC/19/17 "تدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني".

رابعاً التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)

التوصية رقم 1

"لكي تتمكن الويبو من الاستفادة بالفعل من زيادة الفعالية التي يتيحها هذا التطبيق المعلوماتي الجديد، من الضروري تدريب مستخدمي نظام AIMS على النحو السليم. وعليه، فأنا أوصي الويبو بإعادة النظر في المفهوم الحالي للتدريب الذي لا يبلغ أهدافه كاملة وبدراسة إلى أي مدى يمكن تحسين الحلول المطروحة حالياً فيما يخص التدريب عبر الإنترنت."

الرد

ورد رد كامل على هذه التوصية في الوثيقة WO/PBC/19/19 "التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)".

التوصية رقم 2

"أرى أن من المجدي تقليص عدد المستخدمين إلى حد ملائم عن طريق تجميع الطلبات لدى عدد محدود من الأشخاص المدربين على النحو الواجب والملمين بالعملية برمتها".

الرد

ورد رد كامل على هذه التوصية في الوثيقة WO/PBC/19/19 "التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)".

التوصية رقم 3

"أوصي الويبو بتبسيط الكتيبات من خلال مراعاة العمليات القائمة بالفعل وتيسير احتياجات كافة المستخدمين".

الرد

ورد رد كامل على هذه التوصية في الوثيقة WO/PBC/19/19 "التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)".

[يلي ذلك المرفقان]

تقرير مراجع الحسابات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

التدقيق في البيانات المالية للعام 2011

الفقرة	قائمة المحتويات
-	ملخص التدقيق
11 - 1	التنظيم والمعايير والمعلومات
16 - 12	نتائج التوصيات
19 - 17	إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
24 - 20	التدقيق في تنفيذ ميزانية العام 2011
96 - 25	التدقيق في البيانات المالية للعام 2011
97	تحليل دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
99 - 98	الخاتمة

المرفق الأول: الرأي التدقيقي
المرفق الثاني: التوصيات المفتوحة

برن، في 4 يوليو 2012

رقم التسجيل: 1.12373.944.00333.02
modi/dear

EIDGENÖSSISCHE FINANZKONTROLLE
CONTRÔLE FÉDÉRAL DES FINANCES
CONTROLO FEDERALE DELLE FINANZE
SWISS FEDERAL AUDIT OFFICE
المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات



ينبغي توكيل عضو من أعلى هيئة للرقابة المالية العامة في البلد المختار بالمراجعة الخارجية للبيانات المالية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهو يكلف شخصيا بهذه المهمة. وانطلاقا من هذه القناعة واستنادا إلى الجمعية العامة للويبو وجمعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشبونة ولوكارنو وفيينا بالإضافة إلى التصنيف الدولي لبراءات الاختراع ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، جد ممثلو الدول الأعضاء ولاية الحكومة السويسرية حتى نهاية العام 2011 باعتبارها مراجع حسابات الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو بالإضافة إلى حسابات مشروعات المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة. وعلى ضوء ما تقدم ويصفتي مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، وكنتني حكومة الكونفدرالية السويسرية بمهمة مراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وتخضع محامي الأحكام المادة 8 من النظام المالي والاختصاصات الإضافية لمراجع الحسابات الملحقه به. وأنهض بمسؤولياتي بتدبير قتيوم ومستقل وبدعم من معاونين من المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

وبمبارس المكتب محتمة مراجعة حسابات الويبو الخارجية ممارسة مستقلة بالكامل عن الدور الذي يضطلع به في الكونفدرالية السويسرية بصفته الهيئة العليا للرقابة المالية وهو يتمتع بفريق من محترفي التدقيق الخاص بالمنظمات الدولية يتميزون بكفاءة عالية وياع طويل في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالآتي:

السيد كورت غروتر

مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات

العنوان: Monbijoustrasse 45

3003 Berne

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 01

البريد الإلكتروني: <kurt.grueter@efk.admin.ch>

أو:

السيد ديديي مونو

مدير محيات التدقيق الخاصة بالمنظمات الدولية

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 48

البريد الإلكتروني: <didier.monnot@efk.admin.ch>

ملخص التدقيق

بداية، اسمحو لي بأن أتوه إلى أن هذا التقرير هو نتيجة آخر تدقيق أشرف بإجرائه للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وأغتم الفرصة لأتقدم مجددا بأسمى آيات الشكر إلى المنظمة وموظفيها جميعا على كل هذه السنوات الطوال من التعاون المثمر. وتجري الآن عملية تسليم ولايتي رسميا كمراجع للحسابات إلى من سيخلفني في هذه المهمة.

وأرى أن نتيجة هذا التدقيق الأخير جيدة. وقد شهد عام 2011 إغلاق حسابات الويبو للمرة الثانية بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومقارنة بالسنة المالية 2010 خضعت البيانات المالية لعام 2011 لبعض التحسينات في عرضها بفضل تعزز المعارف التقنية المتعلقة بهذه البيانات. ويعني ذلك خاصة أن بإمكاننا التأكيد بأن البيانات المالية للويبو لعام 2011 تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وفضلا عن ذلك أفهم استعانة الويبو بزميل جديد يتولى تحديث بيانات المنظمة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع دخول مختلف تعديلات هذه المعايير حيز النفاذ خلال الأشهر المقبلة، فإن وجود هذا الزميل ضروري بالنسبة للويبو. وأشير أيضا إلى أن المنظمة تولي أهمية خاصة لمواصلة موظفي إدارة الخدمات المالية الدورات التدريبية أثناء فترة العمل بغية ضمان مرونة نسبية في سير الأعمال.

وأود أن أوضح أيضا أن التسوية بين القيم الواردة في الميزانية والقيم الفعلية المحسوبة على أساس قابل للمقارنة قد أظهرت فائضا في الإيرادات بقيمة 0,8 مليون فرنك سويسري. ومع ذلك ومع مراعاة التسويات بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي أدت إلى إعادة تقييم أبواب في كشوف الأرصدة، انتهت السنة المالية 2011 بعجز بقيمة 32,2 مليون فرنك سويسري.

وأخيرا أود التذكير بأن المنظمة، كما فعلت في العام الماضي، لم تحسب الدين الأكتواري في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ومن شأن حساب مماثل أن يؤثر تأثيرا ملحوظا في بيانات المنظمة المالية. ومع ذلك اتفق فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة وأعضاء فريق عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على عدم ضرورة التقيد بهذه الالتزامات على مستوى الوكالات. وعليه أرى من واجبي كمراجع لحسابات الويبو أن ألفت انتباه الدول الأعضاء إلى هذا النوع من المخاطر المحتملة نظرا لأنه من المبكر جدا تفسير المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تفسيراً اقتصادياً حقيقياً.

التنظيم والمعايير والمعلومات

التنظيم المالي ومواضع المراجعة

1. إن الفترات المالية للمنظمة تنظمها الأحكام المنصوص عليها في مختلف الاتفاقيات والنظام المالي للويبو ولأخته،¹ وبالتماشي مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
2. وتمحورت عمليات المراجعة على البيانات المالية حتى 31 ديسمبر 2011 التابعة للويبو والاتحادات التي تديرها بالإضافة إلى حسابات الميزانية وتطابقها. وفي إطار العلاقات بين الويبو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصدرت في 15 مايو 2012 شهادة تدقيق في التحركات النقدية التي أجريت في عام 2011 في إطار هذه العلاقة.

¹ النافذة اعتباراً من 1 يناير 2008، والمعدلة في الأول من أكتوبر 2009 والأول من يناير 2010 والأول من أكتوبر 2010 و5 أكتوبر 2011.

3. وتخضع حسابات الفترة 2010-2011 التابعة للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV) لتدقيق خاص وتقرير منفصل.

4. وتخضع أيضا حسابات صندوق الويبو المقفل للمعاشات التقاعدية لعام 2011 لتقرير تدقيقي منفصل.

5. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث عمليات تدقيق قد أجريت في الحسابات خلال النصف الثاني من عام 2011، وهي التدقيق النهائي في مشروع تشييد المبنى الإداري الجديد الذي صدر التقرير² عنه في 22 ديسمبر 2011، والتدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني الذي صدر التقرير³ عنه في 12 ديسمبر 2011، والتدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS) الذي صدر التقرير⁴ عنه في 22 فبراير 2012.

معايير التدقيق ومعلومات وفرائض الشكر

6. أجريت عمليات المراجعة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان (IAASB) مع احترام الاختصاصات الإضافية الواردة في النظام المالي للويبو ولائحته باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه.

7. ووضّحت المسائل التي لا أهمية كبيرة لها ونوقشت مع المسؤولين المعنيين خلال إنجاز الأعمال وهي لم تذكر في هذا التقرير.

8. وخلال عمليات التدقيق، أجرى زملائي مشاورات منتظمة مع السيّد جانيس كوك روبينس، رئيسة إدارة الخدمات المالية وزملاء آخرين من شعبتها، ومنهم المسؤول الجديد عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن شعب أخرى في المنظمة وفقا للمواضيع المعالجة.

9. وعند إنجاز التدقيق في عينة من المستندات اختيرت عشوائيا، اختار زملائي العينات وفق المخاطر أو الأهمية النسبية للمبالغ المسجّلة في الأبواب المدقّقة فيها.

10. ولا يفوتني في هذا الإطار التنويه بالتعاون القيم والعقلية المنفتحة اللذين ميّزا مرة أخرى مهمّة التدقيق هذه. وأتقدّم بالشكر أيضا إلى الزملاء في الويبو الذين طلب منهم تقديم الاستعلامات وتوفير المستندات.

11. وعمّمت نتائج التدقيق خلال المناقشات النهائية التي جرت في 4 يوليو 2012 بحضور المسؤول المالي الرئيسي (المراقب)، السيّد فيليب فافيتي، ورؤسّ شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية السيّد تيري راجاوبلينا ورئيس شعبة التدقيق الداخلي، السيّد تونكاي إيفينديوغلو ورئيسة إدارة الخدمات المالية، السيّد جانيس كوك روبينس، وزملاء آخرين من إدارتها.

² التقرير رقم 11352 المؤرخ في 22 ديسمبر 2011.

³ التقرير رقم 11101 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011.

⁴ التقرير رقم 11424 المؤرخ في 22 فبراير 2012.

متابعة توصيات التقارير السابقة

12. نظرا لأن هذا التقرير هو آخر تقرير تدقيق أعده قبل أن أسلم الولاية إلى من سيخلفني، راجعت جميع التوصيات التي أصدرتها في تقارير التدقيق السابقة. ويحتوي المرفق 2 لهذا التقرير على التوصيات التي أرى أنها لا تزال مفتوحة حتى الآن.

إرساء نظام المراقبة الداخلية

13. سبق لي أن نوّهت في تقرير⁵ حول التدقيق في حسابات فترة السنتين الماليتين 2008-2009 والسنة المالية 2010 عن ترحيبي بمبادرة الويبو الآلية إلى تحديد مبادئ عامة خاصة بنظام المراقبة الداخلية المنصوص عليه في نظام الويبو المالي ولأخذه. وارتأيت أنه من الضروري أن تتضمن الأحكام أيضا تحقق إدارة الويبو من وجود هذا النظام وموافقتها عليه. لذا اقترحت على المنظمة أن تحدّد العمليات الرئيسية تحديدا قاطعا وتنقذها وتوثق التحققات التي أجريت. لكنني لاحظت أنه حتى يومنا هذا لا يزال إرساء نظام المراقبة الداخلية يتطلب أعمال تنفيذ.

14. وإن كنت أتوه عن أن الويبو طلبت الحصول على عروض من الخبراء الاستشاريين المتخصصين وأنها وقعت عقدا مع أحدهم مؤخرا، فأرى أن وضع نظام للمراقبة الداخلية يستلزم إلى الآن بذل الجهود لتنفيذه. وعليه فإن توصيتي لا تزال وجيهة (انظر المرفق 2).

ضرورة تأمين مناوئين في حالات التغيب العرضية للزملاء الرئيسيين

15. تعرض تقرير التدقيقي⁶ للسنة المالية 2010 إلى مشكلة التغيب العرضي للزملاء الرئيسيين في المنظمة القادرين وحدهم على التدخل في بعض الأوضاع المحددة. ويجري تنفيذ برنامج تخطيط للموارد البشرية في المنظمة كلها وفي إدارة الخدمات المالية. وأدرك أن وضع برنامج كهذا يستلزم الوقت والموارد لتحسين الوضع على الأجل المتوسط. ومع ذلك أرى أن توصيتي في هذا الصدد لا تزال لم تنفذ (انظر المرفق 2).

توصيات تقارير التدقيق في المراقبة المالية والتدقيق المعلوماتي

16. أصدرت عدة توصيات في تقارير⁷ الخاصة بالتدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية والتدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني والتدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)، ولا تزال هذه التوصيات مفتوحة إلى يومنا هذا (انظر المرفق 2).

إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عمل شاق ومعقد يؤتي ثماره

17. لقد تحقق زملائي للمرة الثانية من البيانات الويبو المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما سبق وأن أوضحت في تقرير⁸ السابق عن التدقيق فإن إعداد البيانات المالية وفقا لهذه المعايير هو عبارة عن عمل شاق ومعقد بالنسبة إلى المنظمة. ومقارنة بالبيانات المالية لعام 2010، استكملت البيانات

⁵ التقريران رقم 10027 ورقم 11355.

⁶ التقرير رقم 11355.

⁷ التقارير رقم 10195 ورقم 11101 ورقم 11424.

المالية لعام 2011 بمعلومات وجيهة. ووافقت على إضافة جداول تكميلية تتعلق بجزء الميزانية من الفترة المالية 2010-2011، رغم أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تستلزم إعداد هذه الجداول.

18. ولا يسعني إلا أن أذكر بأن في هذه الفترة المالية الثانية، استعين بإدارة الخدمات المالية بانتظام للرد على أسئلة زملائي. وقد استلزم أحيانا الانتهاء من أعمال تشييد البناء الجديد، واستمرار أعمال تشييد قاعة المؤتمرات الجديدة والمحيط الأمني وتغيير تقييم المعدات على سبيل المثال بعض التوضيحات من أجل التأكد من تطبيق المعايير الخاصة بها تطبيقا صحيحا. وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى فريق إدارة الخدمات المالية الذي لم يدخر جهدا لدعم زملائي في مهمتهم الأخيرة للتدقيق في الويبو.

19. وأرحب بقرار الويبو الاستعانة بمتخصص في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فهذه المعايير لا تفتأ تتطور. وستعتمد معايير جديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على سبيل المثال خلال الأشهر المقبلة، وأود أن ألفت انتباه المنظمة إلى أن هذه المعايير الجديدة لا بد أن تراعى في عام 2012 لضمان قابلية البيانات المتعلقة بهذه المعايير للمقارنة في عام 2013.

التدقيق في أداء ميزانية عام 2011

أداء الميزانية والأرقام والتسويات والتحويلات التي وافقت عليها الدول الأعضاء

20. صحيح أنّ البيانات المالية باتت تصدر كل سنة بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أنّ برنامج الويبو وميزانيتها لا يزالان ممتحورين على الفترة المالية 2010-2011 وقد خضعا للمراجعة والموافقة من قبل جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في الأول من أكتوبر 2009. ونظرا لتأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الممارسات الميزانية، تمّ تقدير الإيرادات والنفقات لكل عام من عامي 2010 و2011 وفقا للمرفق الثامن للبرنامج والميزانية للفترة 2010-2011.⁸

21. وخلال مراجعة المعلومات المذكورة في الملاحظة 23 "الإيرادات" والملاحظة 24 "النفقات"، تحقّق زملائي من تسوية القيم الميزانية مع الجدول الوارد في الملاحظة 22 والمعنون "مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية المرصودة في الميزانية (البيان المالي الخامس) بالاستناد إلى بيان التدفق النقدي (البيان المالي الرابع)". وبناء على ما تقدّم، توصلت إلى أنّ بيانات الميزانية التي تمت تسويتها حسب المبالغ الفعلية (على أساس قابل للمقارنة) من الإيرادات والنفقات المسجلة في الفترة المحاسبية للعام 2011 أظهرت فائضا في الإيرادات بقيمة 0,8 مليون فرنك سويسري قبل التسويات التي أجريت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهذا الفائض مؤكّد أيضا في الجدولين "البيان المالي الخامس الخاص بالإيرادات والنفقات".

22. وتحقّق زملائي من البيان المالي الخامس للثناينة 2010-2011 الذي ترد فيه إيرادات الثناينة ونفقاتها. وتماشى الأرقام الواردة في الجداول مع مجموع فرادى الجداول لعامي 2010 و2011.

23. أمّا في ما يخصّ أداء الميزانية بشكل عام، فأحيلكم إلى تعليقات المدير العام الواردة في التقرير عن الإدارة المالية. وبيّنت المراجعات التي قام بها زملائي أنّ تحويلات الميزانية بين البرامج قد نفذت وفقا للقواعد المطبقة داخليا. وعموما كانت النفقات بناء على الميزانية ضمن التوقعات. ولم تتغير مبالغ النفقات المحسوبة في الميزانية عموما عن المبالغ التي كانت

متوقعة. ومع مراعاة الإسهامات الطوعية والتسويات وبناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم تخرج الإيرادات المتوقعة أيضا عن المبالغ المعتمدة.

24. وتجدر الإشارة إلى أن الباب 5 "استخدام الأموال" في النظام المالي لليوبو ولائحته تقتضي في الجزء الأول من المدة 5-5 ما يلي: "يجوز للمدير العام أن يحوّل مبالغ من برنامج إلى برنامج آخر من البرنامج والميزانية لأي فترة مالية معينة بمحدود خمسة في المائة من المبلغ المطابق لاعتمادات فترة السنتين للبرنامج المستفيد من ذلك، أو بمحدود واحد في المائة من إجمالي الميزانية، أيهما أكبر، متى كان ذلك التحويل ضروريا لضمان حسن سير الأعمال". وقد تحقق زملائي من تطبيق هذه القاعدة المتعلقة بتحويلات الميزانية التي جرت خلال الفترة المالية 2010-2011. وخلصوا إلى أن المبلغ المحوّل من البرنامج 5 "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" إلى برامج أخرى كان قدره 13 مليون فرنك سويسري. وفي هذه الحالة ارتفعت النسبة التي كان مسموح بها في الميزانية العامة وقدرها 1% في نهاية المطاف إلى 2,1%. ونظرا لأن الميزانية التي اعتمدها جمعيات الدول الأعضاء في الوبو للفترة 2012-2013 في 29 سبتمبر 2011 تضمنت معلومات عن التحويلات في إطار الميزانية للفترة المالية 2010-2011، يمكنني أن أرى أن هذا الوضع لا يستدعي أية تعليقات خاصة، فضلا عن أن تخطي النسبة القصوى وقدرها 1% يعزى إلى انخفاض تكاليف البرنامج المذكور وليس ارتفاعها.

التدقيق في البيانات المالية لعام 2011

البيانات المالية لعام 2011 هي ثاني بيانات مالية بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

25. عرضت المواضيع التي راجعها زملائي في بيانات الوبو المالية لعام 2011 وهي مؤلفة من كشف الأرصدة (البيان المالي الأول) ومن الإيرادات والنققات (البيان المالي الثاني) ومن بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان المالي الثالث) وبيان التدفق النقدي (البيان المالي الرابع) ومقارنة الميزانية بالإيرادات والنققات الفعلية (البيانات المالية الخامسة الخاصة بالإيرادات والنققات) للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بالإضافة إلى موجز عن أبرز الأساليب المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى.

26. وبالالتفات إلى نهاية فترة الميزانية للثنائية، تتضمن بعض جداول البيانات المالية المبالغ لفترة الميزانية 2010-2011. وقد تحقق زملائي من المبالغ الواردة في الجداول المذكورة، وأبلغوني بأنها صحيحة، مع مراعاة تحويلات الميزانية المسجلة في بعض البرامج للثنائية.

السيولة وما يعادلها المتاحة لمدة 90 يوما

27. بالالتفات إلى المبالغ المقيدة، فقد ضاهت أرصدة الحسابات النقدية في 31 ديسمبر 2011 الأرصدة البنكية الخاصة بها التي تحققت منها المصارف على أساس "إثباتات الجهات المصرفية". ويمثل الانخفاض العام في الأموال السائلة بمبلغ 3,75 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2011 انخفاضا لا تزيد نسبته عن 1%. وتخضع المبالغ النقدية المسجلة لنهاية عام 2011 (379,74 مليون فرنك سويسري إجمالا) لمبدأ توقّر الأموال في غضون 90 يوما.

28. وكما أشرت من قبل في تقرير عن الحسابات السنوية لعام 2010، فإنني لا أمانع في عرض الأصول السائلة الذي اعتمده الوبو في بياناتها المالية لعام 2011، إذ تميز المنظمة بوضوح بين السيولة "غير المقيدة" والسيولة "الاحتياطية" تماشيا والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 2 الذي ينص على "ضرورة أن يشير الكيان إلى الأرصدة النقدية الكبيرة وما يعادلها من ممتلكاته التي لا تتوقّر للكيان الاقتصادي وأن يضيف تعليقا من المسؤولين

الإداريين في الملاحظات الملحقه بالبيانات المالية". ويكمل نص محدد جدول الملاحظة 3 من البيانات المالية في هذا الصدد.

29. وقد أودعت نسبة تبلغ 93,6% من الأموال السائلة (355,5 مليون فرنك سويسري) لدى مؤسسات مالية حاصلة على تصنيف ما بين أ+ وأ+ من المؤسسات المتخصصة (فيتش (FITCH) موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard and Poor's)) وأودعت المبالغ الأخرى لأغراض تشغيلية لدى بنوك حاصلة على تصنيف أ+ وقد يكون ب ب ب ب+.

30. وارتفعت الإيرادات من فوائد الحسابات المفتوحة لدى البنك الوطني السويسري إلى 4,2 مليون فرنك سويسري في عام 2011، ما يمثل انخفاضاً بمبلغ 873 000 فرنك سويسري تقريباً (أو -20,6%)، ويعزى هذا الانخفاض في الأساس إلى الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة في عام 2011.

تسجيل مستحقات القبض لحساب الويبو بصافي القيمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

31. وصلت المبالغ المحسوبة في مختلف أبواب الجهات المقترضة⁹ إلى 29,5 مليون فرنك سويسري بشكل إجمالي، وقد وصلت هذه المبالغ في نهاية عام 2010 إلى 27,2 مليون فرنك سويسري. كما ارتفعت مساهمات الدول الأعضاء التي كانت لا تزال مستحقة بتاريخ 31 ديسمبر 2011 إلى صافي قيمة يناهز 1,83 مليون فرنك سويسري بعد تخفيض الاعتمادات تخفيضاً يقارب 1,0 مليون فرنك سويسري نتيجة الديون المشكوك في تحصيلها. وتخطت هذه المبالغ المقيدة في كشوف الأرصدة في بداية عام 2011 مبلغ 2,2 مليون فرنك سويسري، ما يشكل انخفاضاً في المبالغ المستحقة بقيمة 0,37 مليون فرنك سويسري.

32. أما الديون المفتوحة الخاصة بالأعمال التجارية فهي تشكل لوحدها أكثر من 17 مليون فرنك سويسري، وقد ظل هذا المبلغ ثباتاً من عام 2010. ولم تظهر العيّنات العشوائية التي نظر فيها زملائي أي خطأ في الحسابات. وطبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اقتطعت مساهمات البلدان الأقل نمواً من الباب المعني.

33. وأجرى زملائي استعراضاً مفصلاً للمبالغ المستحقة من المنظور المحاسبي (الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء واشتراكات معاهدة التعاون بشأن البراءات وضرائب الولايات المتحدة الأمريكية ومنح التعليم ومبالغ أخرى مستحقة) وقد ترك هذا الاستعراض انطباعات إيجابية. وبخلاف خطأ غير "مادي" اكتشف في عرض المهل الزمنية، لم تكشف المراجعات عن أية أخطاء كبرى. ومع ذلك أشير إلى أن الإجراءات الحالية ستعدّل من أجل إقفال الحسابات في عام 2012.

قائمة موجودات المنشورات بمبدأ التقييم ذاته المتبع في عام 2010

34. تخطت قائمة موجودات المنشورات ومخزون الأوراق وبلغت متجر مركز المؤتمرات 2,4 مليون فرنك سويسري. ولم يختلف نموذج التقييم الذي طبقتّه الويبو للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 عن النموذج المطبق في العام السابق. واستناداً إلى التحليل الذي أجراه زملائي، بإمكانني تأكيد تقديرات قوائم الموجودات.

⁹ مساهمات الدول الأعضاء وحسابات القبض الخاصة بالأعمال التجارية والسلف النقدية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الويبو المقلد للمعاشات التقاعدية.

المعدات، تغيير في تقييم البنود الجديدة المرصودة مع ارتفاع حد قيد من 1 000 فرنك سويسري إلى 5 000 فرنك سويسري

35. طُبق تغيير في تقييم إدارة المعدات اعتباراً من عام 2011، فارتفع حد قيد المعدات من 1 000 فرنك سويسري إلى 5 000 فرنك سويسري اعتباراً من الأول من يناير 2011. وقد وافق زملائي على مبدأ تغيير التقييم الذي لا يستلزم إعادة حساب المبالغ المتأخرة. وطبق في ذلك المعيار 3 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
36. وعند إجراء التدقيق في منتصف المدة لحسابات عام 2011، أجرى زملائي مراجعات عن طريق التدقيق في عينة من المستندات المتعلقة بالمعدات اختيرت عشوائياً من بعض المنظورات المحاسبية. وقد سمحت لهم هذه المراجعات في السجلات الأساسية لنظام People Soft باكتشاف أن بعض البنود سجلت لها فترة ارتفاع أقصر مما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تطبقها الويبو، إذ حسب استهلاك البنود المكتببة لفترة من 5 سنوات في حين أنها يمكن أن تستهلك على فترة من 10 سنوات على سبيل المثال. وأمكن إجراء بعض التعديلات على سجل الأصول الثابتة المادية خلال عام 2011. وبناء على هذه التعديلات أمكن حساب بيانات استهلاك البنود المذكورة على نحو صحيح.
37. ومن ناحية أخرى قيد العديد من المبالغ المتعلقة ببرامج تكنولوجيا المعلومات في حساب "25216 تكاليف شراء معدات تكنولوجيا المعلومات" بفترة استهلاك من 5 سنوات. ونظراً لأن المعيار 31 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المطبق على الأصول الثابتة غير المادية لن ينفذ على هذه البنود في الويبو إلا في عام 2012، لم يمكن قيد فواتير هذه المعدات. ولم يؤكد لي زملائي أن هذه التقييمات كانت محل عكس في السنة المالية 2011، وسوي هذا الوضع على نحو صحيح.
38. ووصل مبلغ المعدات المقيدة إلى مبلغ 3,7 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً في صافي قيمتها بمبلغ 70 000 فرنك سويسري مقارنة بالرصيد في بداية الفترة في الأول من يناير 2011. ويتألف هذا المبلغ من تراكم أرصدة فردية صافية لـ مختلف فئات المنقولات في النظام المحاسبي.
- مبنى "ميران" المستأجر: تقييم مقبول ولكن يتعين مراجعته في عام 2012
39. تخضع ملكيات الدخل للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 16 الذي ينطبق بالتالي على مبنى "ميران" التابع للمنظمة. وقد كُلفت الويبو في عام 2009 شركة "CBRE" بتحديد القيمة العادلة للمبنى. وتستند القيمة المحاسبية لهذا المبنى إلى تقديرات تأخذ في الاعتبار عوائده. وتشير التحليلات التي أجراها زملائي في عام 2010 إلى أن المبلغ المسجل في كشوف الأرصدة والذي يناهز 4,3 مليون فرنك سويسري يستند إلى عمليات حسابية حذرة لا سيما في ما يخص التكاليف المرتفعة. وعلى الرغم من أنني قدرت هذه التكاليف المأخوذة بعين الاعتبار في هذه التقديرات على أنها مرتفعة بالأحرى، فإنني لم أعترض عليها. وبالتالي وافقت على استنتاجات الخبير المتعلقة بتقييم المبنى. ونظراً لأن شيئاً أساسياً لم يتغير في السنة المالية 2011، فإنني أوافق أيضاً على المبلغ المقيد. وبما إن موعد إجراء التقدير الأخير بعد 3 سنوات قد اقترب، فأرى أن الويبو عليها أن تجري قدراً جديداً لقيمة مبنى ميران خلال عام 2012.
- الأصول الثابتة غير المادية، ارتفاع في الأصول المحسوبة ابتداء من عام 2012
40. يرد حق المساحة في مبنى البراءات، لعام 2010، ضمن الأصول الثابتة غير المادية في نهاية عام 2011. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة اكتساب هذا الحق في الأرض بلغ 34,3 مليون فرنك سويسري. ومنذ تاريخ اكتساب هذا الحق، استهلك هذا الأصل الثابت غير المادي بما يزيد على 6,9 مليون فرنك سويسري، على أساس استهلاك سنوي بمبلغ

قدره زهاء 440 000 فرنك سويسري. وارتفعت قيمة المبنى، الذي ينتهي عقد استئجاره في 29 أغسطس 2073، عند إقفال الحساب بناء على المعيار 31 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى مبلغ 27,3 مليون فرنك سويسري. ولاحظت أن هذا الباب لا يتضمن أي أصول ثابتة غير مادية أخرى في نهاية عام 2011، لكن هذا الوضع لن يستمر في المستقبل لأن الويبو ستقيد أصولاً ثابتة غير مادية أخرى في الأول من يناير 2012.

الأعمال الجارية المتعلقة بقاعة المؤتمرات الجديدة والمحيط الأمني

41. سُجِّلت الأعمال الجارية المتعلقة بقاعة المؤتمرات الجديدة في كشوف الحسابات بقيمة تساوي 26,1 مليون فرنك سويسري. وتمكّن زملائي من التحقق من هذا المبلغ بالتدقيق في عيّنة من المستندات المحاسبية المرتبطة به اختبرت عشوائياً. وأشاروا إلى تمكّنهم، لدى النظر في المستندات، من التأكّد من عدم قيد تكاليف مسابقة المهندسين المعماريين البالغة قيمتها نحو 38 000 فرنك سويسري. وبذلك تم احترام الفقرة 82(ب) من المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، نسخة عام 2010، المتعلق بحالة "عدم القيد". ويجدر التذكير بأنّ هذا المعيار لا يأذن بقيد هذا النوع من التكاليف، التي لا تعود بأية فائدة اقتصادية على الويبو.
42. وتُموّل الأعمال المتعلقة بقاعة المؤتمرات الجديدة، حالياً، من أموال المنظمة الخاصة. ولا توجد، بالتالي، أية تكاليف مرتبطة بسداد الفوائد. غير أنّ الويبو صادقت، في 12 أكتوبر 2010 في إطار التمويل المضمون المشترك المقدم من بنك كتونال دي جنيف (BCGE) وبنك كتونال فودواز (BCV)، على الاتفاق الخاص بتعديل عقد الاقتراض المُبرم أصلاً في 8 فبراير 2008 وإعادة صياغته بحيث يتسنى الحصول بموجبه على قرض إضافي قدره 40 مليون فرنك سويسري لتمويل جزء من قاعة المؤتمرات. ولم يُستخدم ذلك القرض بعد.
43. وبدأت الأعمال المتعلقة ببناء محيط أمني في أواخر عام 2011. وفي 31 ديسمبر 2011، ظهر في كشوف الأرصدة، ضمن باب الأعمال الجارية، مبلغ يفوق 271 000 فرنك سويسري. وهذه النفقات المتكبّدة في هذا الخصوص موثّقة بطريقة سليمة.

المباني أرباد بوكش ومبني جورج بودنهاوزن الأول والثاني والبناء الجديد ومبني البراءات

44. في عام 2010، تخمّنت شركة "Acanthe SA" المتخصصة في التخمين العقاري هذه المباني واستندت في تخمينها إلى أسلوب ينطوي على عناصر تعتمد عليها فترة الانتفاع بكل من تلك المباني. وقد حلّل زملائي ذلك التخمين وأقرّوا بصحته خلال التدقيق في البيانات التي تمت تسويتها بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض تحديد الأرصدة الافتتاحية.
45. ومع انتهاء أعمال البناء الجديد، طُلب من شركة "Acanthe SA" تخمين ذلك البناء على أساس الأسلوب نفسه المتبع في تخمين المباني الأخرى. كما قامت الشركة، نظراً لتراجع قيمة المبنى أرباد بوكش بسبب تدمير بعض من العناصر الهيكلية في الطوابق من +1 إلى -4، بتقدير قيمة الإهلاك المرتبط بذلك. ويجب الربط بين هذا التراجع في القيمة البالغ 1,71 مليون فرنك سويسري وبين أعمال تدمير تجرى في إطار بناء قاعة المؤتمرات الجديدة. وسُجِّل ذلك الإهلاك بنخص قيمته من مجموع القيمة المقيّدة بشأن ذلك المبنى طبقاً للمعايير المحاسبية المطبقة في الويبو.
46. ولم تنته الأعمال المتعلقة بالبناء الجديد إلا في يونيو 2011. وفي ذلك التاريخ قيّد مبلغ إجمالي قدره 163,8 مليون فرنك سويسري في كشوف الأرصدة ضمن باب المباني القائمة. وينطوي هذا المبلغ، بالطبع، على تكاليف الفوائد البالغة 7,1 مليون فرنك سويسري والمسجّلة في كشوف الحسابات خلال النصف الأول من عام 2011. وتتعلق تلك التكاليف بفوائد القروض المصرفية التي أبرمت من أجل البناء الجديد. غير أنّه تم، بطريقة مناسبة وكما تنص عليه

المعايير المحاسبية¹⁰، تسجيل تكاليف فوائد القروض المتعلقة بالجزء الثاني من عام 2011 والبالغة 1,7 مليون فرنك سويسري، ضمن مصروفات التشغيل العادية.

47. ويمكنني، بعد عمليات التدقيق التي أجراها زملائي على عينة من الحسابات اختيرت عشوائياً، التصديق على الأرصدة المحاسبية لمبنى أرباد بوكش ومبني جورج بادنهاوزن الأول والثاني والبناء الجديد ومبنى البراءات في 31 ديسمبر 2011. وتتسق الاستهلاكات المحاسبية التي حُسبت بخصوص مختلف عناصر المباني مع القيم الفردية لكل من تلك العناصر والفترة المقدرة للانتفاع بها.

أرض البناء الجديد، أصل ثابت تملكه الويو

48. المبلغ الذي قيّد بخصوص أرض البناء الجديد ملك للويو. وقد زُسل بقيمة تساوي 28,6 مليون فرنك سويسري بناء على عملية تخمين أجرتها الشركة الخارجية "CBRE" في عام 2009. ونظراً لعدم حساب أي استهلاك بخصوص هذه الأرض، فإنّ القيمة الواردة في أرصدة الإقفال 2011 مطابقة للقيمة التي تم تحليلها لدى التحول من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية لقطاع العام في 1 يناير 2010 من أجل تحديد الأرصدة الافتتاحية. وكان زملائي قد نظروا في ذلك التخمين ووافقوا على الأسلوب المتبع فيه. وأرى أنّ ذلك التخمين لا يزال صالحاً للسنة المالية 2011. ومع ذلك أعتقد أنّه يتعيّن تحليل ذلك التخمين مجدداً في وقت قريب.

الأصول الأخرى غير الجارية (قرض جمعية مركز جنيف الدولي)

49. سجّل الباب المعنون "الأصول الأخرى غير الجارية" مبلغاً بقيمة 10 مليون فرنك سويسري. ويندرج هذا المبلغ ضمن اتفاقية الاقتراض المبرمة بتاريخ 25 أكتوبر 1991 بين الويو وجمعية مركز جنيف الدولي "FCIG". وكان الغرض من البند الإضافي رقم 1 المؤرّخ 1 نوفمبر 1996، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك الاتفاقية، البتّ في مسألة تسديد القرض. ونظرت الويو، في وقت من الأوقات، في إمكانية إلغاء تلك الاتفاقية بعد تخصيص مساحات المبنى الجديد. غير أنّ المنظمة قرّرت الإبقاء على مبنى الكام (CAM). ويجدر التذكير بأنّ مبلغ استئجار الويو لذلك المبنى كان يعادل قيمة الفوائد المستحقة الدفع والبالغة نسبتها 3,975% على القرض الذي منحه بنك كنتونال دي جنيف لجمعية مركز جنيف الدولي. وفي 31 مارس 2011، كانت قيمة القرض تتجاوز 8,8 مليون فرنك سويسري. وبالنظر إلى المبلغ الذي دفعته الويو في 30 ديسمبر 2011 في إطار استهلاك الدين والبالغة قيمته 106 500 فرنك سويسري، فإنّ الرصيد الجديد للقرض بات يناهز 8,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2011. وتتفاوض المنظمة، حالياً، مع شركائها من أجل صياغة بند إضافي جديد يلحق بالاتفاقية المذكورة. وفي وقت مراجعتي للحسابات، لم تكن تلك المفاوضات قد توصلت إلى نتيجة رسمية في هذا الشأن.

المدفوعات المستحقة، زيادة كبيرة في الرصيد يمكن تفسيرها

50. تتألّف المدفوعات الرئيسية المستحقة (28,2 مليون فرنك سويسري) من رصيدي الحسابين 33200 - "مراقبة المدفوعات المستحقة" (15,6 مليون فرنك سويسري) و36310 - "نفقات الخصوم المؤقتة" (11,1 مليون فرنك سويسري). وقد سجّل الحسابان زيادة في رصيديهما النهائيين بقيمة 9,9 مليون فرنك سويسري و0,6 مليون فرنك سويسري على التوالي.

¹⁰ المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية لقطاع العام، "عدم التقيّد"، الفقرة 82(ب)، نسخة عام 2010

51. ويمكن تفسير الزيادة في الرصيدين بوجود قيود محاسبية مفتوحة في 31 ديسمبر 2011 يمكن ربطها بالأعمال الجارية المتعلقة بقاعة المؤتمرات الجديدة (4,6 مليون فرنك سويسري) ومبالغ عالقة لها صلة بالبناء الجديد. وحُوّل جزء كبير من المدفوعات للزبائن في يناير 2012. وقد راجع زملائي عدة أبواب في كشوف الأرصدة تتعلق بالتزامات الويبو الجارية. وأسفرت مراجعاتهم عن نتائج جيّدة. وبالنظر إلى ما سبق ألاحظ فقط أنّ هذا الباب يُظهر رقصيداً مبرّراً يفوق بنسبة 30,9% الرصيد الافتتاحي.

52. كما ألاحظ أنّ الالتزام المفتوح تجاه جمهورية كوريا في 1 يناير 2011 والبالغ 1,1 مليون فرنك سويسري تقريباً يرد الآن في الحساب 36300 المعنون "إيرادات الخصوم المؤقتة" بقيمة تساوي 0,6 مليون فرنك سويسري. وفي هذه الحالة يخضع الالتزام المؤقت للقاعدة 1-16 (هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي تتناول مسألة تغطية الفروق الناجمة عن صرف العملات. وبالنظر إلى البعثة التي سنُنظّم في 22 يونيو 2012 وإلى المناقشات المتوقع إجراؤها مع الشريك الكوري حول المبلغ الذي يتعيّن دفعه، أوافق على قيمة هذا المخصص دون طلب إجراء أيّة تسوية.

مستحقات الموظفين؛ برنامج "الإنهاء الطوعي للخدمة"، برنامج يوشك على النهاية

53. سيتوقف برنامج "الإنهاء الطوعي للخدمة"، الذي أُطلق في أواخر عام 2009، بشكل نهائي في يونيو 2012. وبالنظر إلى النفقات المسجّلة في هذا الحساب الخاص في عام 2011 والبالغة 0,7 مليون فرنك سويسري، أصبحت قيمة الرصيد المتبقي أقلّ من 0,5 مليون فرنك سويسري. ومن المتوقع أن يُنفق المبلغ المتوافر حالياً في أواخر النصف الأول من عام 2012. وسيُستخدم لتغطية الزيادات المحتملة في النفقات المرتبطة بصندوق التأمين الصحي (فانبريدا) وصندوق المعاشات التقاعدية¹¹ أو سيُعاد إلى من لهم الحق في الاستفادة منه.

مستحقات الموظفين؛ إجازة زيارة الوطن

54. يتعلق الاعتماد البالغ 0,5 مليون فرنك سويسري والوارد في البيانات المالية لعام 2011، تحديداً، ببعض الموظفين الذين لم يستفيدوا من حقهم في إجازة لزيارة الوطن في عام 2011. وفي هذه الحالة ونظراً لتعدّد تراكم هذا المستحق، فإنّ ذلك المبلغ لا يقتضي إجراء حسابات آكثوارية. وبعد تحقّق زملائي من صحة مبررات ذلك المبلغ يمكنني التصديق على قيمته.

مستحقات الموظفين، الساعات الإضافية ونظام الساعات المن

55. يرد الاعتماد الخاص بالساعات الإضافية ونظام الساعات المن في كشوف الأرصدة بقيمة إجمالية قدرها 0,6 مليون، ممّا يُعدّ زيادة في الرصيد بقيمة 0,1 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2010. وتأكّد لي من التدقيق الذي أجراه زملائي على عيّنة من المستندات المحاسبية اختيرت عشوائياً أنّ تلك القيمة مبرّرة.

مستحقات الموظفين؛ العطل السنوية المتراكمة

56. أدرج الاعتمادان المخصصان لأيام العطل المتراكمة في الخصوم القصيرة الأجل والخصوم الطويلة الأجل. وتخصّ أيام العطل المتراكمة تلك الموظفين الثابتين والمؤقتين والعاملين بعقود عمل خاصة والمستشارين. وفي 31 ديسمبر 2011، كان هناك مبلغ قدره 2,7 مليون فرنك سويسري وارد في الخصوم القصيرة الأجل، ومبلغ آخر قدره 11,2 مليون فرنك سويسري وارد في الخصوم الطويلة الأجل. وتحقّق زملائي من صحة هذين المبلغين ووجهتهما في ضوء تحليل

¹¹ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

البيانات الفردية لموظفي الويبو. واستنادا إلى عمليات التدقيق التي قام بها زملائي، أعتبر أنّ قيمي الاعتمادين مناسبتان.

مستحقات الموظفين؛ منح الإعادة إلى الوطن

57. بلغ الاعتمادان المخصصان لمنح الإعادة إلى الوطن، في 31 ديسمبر 2011، 1,0 مليون فرنك سويسري في الحصوم القصيرة الأجل و7,9 مليون فرنك سويسري في الحصوم الطويلة الأجل. وتُلاحظ زيادة طفيفة في مجموع هذين الاعتمادين مقارنة بعام 2010 (+ 0,1 مليون فرنك سويسري). وقد تحقّق زملائي من صحة الفرضيتين المتبعين في تقدير الاعتمادين. وبالفعل، فإنّ المبلغ الإجمالي للاعتمادين يتوافق مع المبلغ الذي خلص إليه التحليل الأكتواري الذي أجرته شركة "Mercer" في المستند المؤرّخ 17 أبريل 2012 والمعنون "Consolidated Total for All Plans, WIPO, Actuarial Valuation Report under IPSAS" (المجموع الموحد لجميع الخطط، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقرير التقييم الأكتواري بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). ومن ثمّ يمكنني التصديق على المبلغين الواردين في هذين البابين.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ خطر محتمل في المستقبل على بيانات الويبو المالية

58. تشترك الويبو بموظفيها البالغ عددهم 100 1 موظف في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وكما أشرت إليه سابقا، في التقريرين اللذين أعدتهما بخصوص التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية¹² وبخصوص التدقيق في البيانات المالية لعام 2010¹³، لم يحسب أيّ التزام أكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية الرئيسي لموظفي المنظمة. لكنّني أرتي أنّ من الضروري، بموجب أحكام المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تضمين كشوف الأرصدة الالتزام الأكتواري الخاص بالمعاشات التقاعدية لموظفي الويبو لدى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وبالفعل، فإنّ النظام الذي تشارك فيه الويبو يتسم بميزات "نظام محدّد المستحقات تخضع الجهات المشاركة فيه لضوابط مشتركة"¹⁴ وفقا للمعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظرا للعوامل التالية:

- اشتراك المنظمات الخاضعة للنظام في التعرّض للمخاطر المحتملة؛
- النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فيما يخص حصص المساهمات المستقبلية؛
- الهيكل التنظيمي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة - المنظمات المشتركة.

59. والجدير بالذكر أنّه إذا حُسب التزام مماثل بمقتضى المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووفقا للعوامل السالفة الذكر، فإنّ ذلك من شأنه التأثير بقدر كبير على بيانات الويبو المالية، إذ قد يشكل ذلك الالتزام مبلغا تتجاوز قيمته 200 مليون فرنك سويسري ويساوي حصة الويبو من الدين الأكتواري النظري لصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة¹⁵. وحسب المعلومات التي في حوزتي، تعذّر على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تقديم التزامات تأمينية محسوبة وفقا للمعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

¹² التقرير رقم 10327 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية لعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

¹³ التقرير رقم 11355 المؤرّخ في 4 يوليو 2011 بشأن التدقيق النهائي في حسابات عام 2010.

¹⁴ ترجمة غير رسمية للنص الإنكليزي التالي: "defined benefit plan where the participating entities are under common control".

¹⁵ كان الدين الأكتواري المحتمل يناهز 7,4 مليارات دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2009 حسب ما ورد في تقرير أعدّه مستشار خارجي.

60. وحيث أنّ تنفيذ المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بهذا الشكل لا يعني الويبو وحدها بل جميع وكالات الأمم المتحدة، فقد عرضت هذه الإشكالية على نظرائي في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من اتفاق المجموعة التقنية التابعة للفريق المذكور وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، خلال جلسة استثنائية عُقدت في يوليو 2011، على عدم الحاجة إلى تخصيص التزامات تأمينية على مستوى الوكالات، أرى أنّه من واجبي، كمراجع خارجي لحسابات الويبو، استرعاء انتباه الدول الأعضاء لهذا النوع من المخاطر التي قد تتفاقم في المستقبل لأثني أعتقد أنّه من السابق لأوانه تفسير المعيار 25 من زاوية اقتصادية حقيقية.
61. وفي الختام أرى أنّه لا داعي، كون هذه المسألة ليست من صلاحيات الويبو وحدها، إلى إبداء تحفظ أو الإشارة إلى ذلك تحديداً في رأيي من تدقيق البيانات المالية لعام 2011.
- مستحقات الموظفين؛ التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة**
62. تتضمن بيانات الويبو المالية لعام 2011 اعتمادين يتعلقان بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (صندوق التأمين الصحي) بقيمة تتجاوز 9,7 مليون فرنك سويسري في الخصوم القصيرة الأجل بقيمة تناهز 93,7 مليون فرنك سويسري في الخصوم الطويلة الأجل. وحُدّد الاعتمادان استناداً إلى تقرير التحليل الأكتواري لشركة "Mercer" المؤرخ 17 أبريل 2012. وتتوخى الفرضية المطروحة بشأن احتمال زيادة قيمة أفساط صندوق التأمين الصحي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3%. كما أنّ هيكل عرض البيانات المالية يمثل لأحكام المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
63. وأذكر، فيما يخص التقنية المحاسبية، أنّ المنظمة تطبق أسلوب الممرّات (méthode du corridor) لتحديد الأرباح والخسائر الأكتوارية. وبمقتضى هذا الأسلوب تُوجّل التقلبات التي تحدث في الأرباح والخسائر وتتجاوز 10% من قيمة الالتزامات الأكتوارية لتُبيّن في معدل المدة المرتقبة للحياة العملية للموظفين المشمولين بهذا النظام. ومن ثمّ صدّق على هذا الأسلوب الذي يتفق وأحكام المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- صندوق الويبو المغلق للمعاشات التقاعدية (CROMPI)؛ العجز الجديد المُسجّل في هذا الصندوق في عام 2011 يزيد من حجم التزامات الويبو**
64. كانت الويبو، قبل اشتراكها في صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، تملك صندوقها الخاص للمعاشات الذي ورثته عن المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية. ومع ذلك الاشتراك الجديد، سُرع في تغيير نظام مستحقات التقاعد، وتوقفت إمكانية استفادة موظفي الويبو الجدد من المستحقات بموجب الصندوق القديم في 30 سبتمبر 1975. ولتبسيط الأمور يمكننا القول إنّ النظام القديم كان أفضل من النظام الجديد لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولكنّ إدارة الويبو حينها توخت ضمان مستحقات التقاعد بموجب النظام القديم للمتقاعدين الذين ساهموا في ذلك الصندوق. وبالتالي تم تحويل "رأس مال تأميني" إلى صندوق الويبو المغلق للمعاشات التقاعدية، الذي يُعد مؤسسة للتأمين المهني تخضع للقانون السويسري وتدار من قبل مجلس مؤسسي. والغرض من تلك المؤسسة التأمينية هو دفع مبالغ تكملية للمتقاعدين تعادل الفرق بين النظامين ودون التأثير في الوضع المالي للويبو. وبالتالي أبدت الويبو، بإنشائها كياناً قانونياً منفصلاً، نيتها في نقل مسؤولية تغطية تلك المبالغ التكميلية، بالكامل، إلى صندوق الويبو المغلق للمعاشات التقاعدية. ويجدر التذكير أيضاً بأنّ النظام القديم كان يتوخى دفع معاشات بالفرنك السويسري، في حين يدفع النظام الجديد معاشات محسوبة على أساس الدولار الأمريكي.

65. ولكن على الرغم من الحذر الذي التزم وقتها في توفير رأس المال التأميني اللازم لتغطية تلك المبالغ التكميلية، وعلى الرغم من حسن إدارة رأس المال المذكور من قبل مجلس المؤسسة، فإنّ الالتزامات التأمينية لصندوق المعاشات القديم ما فتئت تتضخم بسبب عدة أمور منها، تحديداً، زيادة متوسط العمر المأمول وارتفاع قيمة الفرنك السويسري باستمرار في سوق صرف العملات. ونظراً لارتفاع حجم الالتزامات وتجاوزه حجم الاستثمارات أصبح ذلك الصندوق يعاني من العجز. وبإدارة مجلس المؤسسة إلى اتخاذ تدابير لتسوية ذلك العجز بالاتفاق مع المستفيدين على إدراج بعض القيود في الانتفاع بالمعاشات. وبسبب تلك القيود لم تعد المعاشات بالقدر المتفق عليه أصلاً، مما دفع العديد من الموظفين إلى رفع دعوى ضدّ الصندوق أمام المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي أصدرت قرارها في 7 فبراير 2007. ويجبر ذلك القرار المنظمة على دفع مستحقات تكميلية للأعضاء المشتركين في صندوق المعاشات القديم تمكّن، إذا ما أضيفت إلى المعاشات التكميلية التي يوفرها ذلك الصندوق، من بلوغ مستوى المعاشات المضمونة بالفرنك السويسري.
66. وبناء عليه وبموجب قرار المحكمة الإدارية وطبقاً للدراسة الأكتوارية التي يقتضيها تطبيق المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كانت التزامات المنظمة حيال الأعضاء المشتركين في صندوق المعاشات المذكور تناهز 3,9 مليون فرنك سويسري في أواخر عام 2010. وكان الصندوق، من جهته، قادراً على تحمّل التزاماته التأمينية في أواخر عام 2010 نظراً لتحسّن وضعه المالي وبلوغ مستوى تغطية أصوله لالتزاماته نسبة تفوق 100%.
67. وفي 31 ديسمبر 2011، غيرت الدراسات الأكتوارية التي قدمها خبراء التأمين المهني الوضع بشكل جذري. فقد باتت التزامات المنظمة حيال الأعضاء المشتركين في صندوق الوييو المغلق للمعاشات التقاعدية تناهز 4 مليون فرنك سويسري، والأهم من ذلك هو تدهور وضع ذلك الصندوق الذي أصبح يعاني من عجز قدره 3,2 مليون فرنك سويسري. وحدث ذلك العجز، أساساً، نتيجة ارتفاع قيمة الفرنك السويسري من جديد في سوق صرف العملات. ويرى مراجع الحسابات أنّ ذلك العجز يشكل خطراً مالياً محتملاً على المنظمة وأنه يجب، بمقتضى المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية، إدراجه في بيانات المنظمة المالية. وبالتالي طلب أن يُضاف إلى الاعتماد المسجّل أصلاً بقيمة 4 مليون فرنك سويسري مبلغ قيمته 3,2 مليون فرنك سويسري ليصبح الاعتماد الإجمالي يساوي 7,2 مليون فرنك سويسري. ويُوزّع ذلك الاعتماد، حسب الاحتياجات، على باب "الخصوم المتداولة" وباب "الخصوم غير المتداولة".
68. وبالفعل يقتضي المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الجهة المعنية تضمين كشف حساباتها الالتزام القانوني المنبثق عن الشروط الأساسية للنظام المحدّد المستحقات، وكل التزام ضمني ينشأ عن استخداماتها. وفي سياق العلاقات التي تربط الوييو بالصندوق المغلق للمعاشات التقاعدية، لا يدع مفهوم النظام المحدّد المستحقات مجالاً للتفسير، لاسيما بسبب هيكل تمويل المستحقات التي يقدمها ذلك الصندوق. والحجج المشار إليها في القرار رقم 2583 الصادر عن المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية في 7 فبراير 2007 لا تنطوي على أيّ غموض وتبيّن بوضوح دور الضامن الذي يجب أن تؤديه الوييو إزاء الصندوق المغلق للمعاشات التقاعدية.
- الإيرادات الواجب تحويلها؛ استقرار في المبالغ العالقة، ولكن لا تزال هناك بعض الحالات العالقة منذ ما قبل عام 2011
69. سجّل رصيد الإيرادات الواجب تحويلها مبلغاً قدره 64,2 مليون فرنك سويسري في أواخر عام 2011، مما يُعد زيادة طفيفة مقارنة بعام 2010. ويشتمل ذلك المبلغ على الحسابات الفردية المتراكمة في كشف الأرصدة والمتعلقة بودائع مركز التحكم والوساطة، والإيرادات التكميلية والخاصة لاتحاد مديري ولاهاي، فضلاً عن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ ويرد ذلك المبلغ في الخصوم القصيرة الأجل.

70. وأبلغني زملائي بأنّ ثمة تحسنا ملحوظا في إدارة البنود المفتوحة في حسابات متعدّدة. ولكنّي ألاحظ، استنادا إلى عمليات التدقيق التي أجريت، أنّ بعض الأصول لا تزال عالقة منذ شهور عديدة في الحساب "38280: توزيع إيرادات رسوم مدريد ولاهاي". وتشكّل البنود الدائنة المفتوحة والمتعلقة "بيوغوسلافيا السابقة" قيمة تناهز 9,3 مليون فرنك سويسري، في حين هناك أربعة قيود محاسبية عالقة بقيمة مليوني فرنك سويسري مستحقة على صربيا منذ يونيو 2008. وهناك، علاوة على ذلك، رصيد دائن لصالح سوازيلند يتألف من بنود متراكمة منذ الفترة ما بين عامي 2005 و2010 وتتجاوز قيمته 1,04 مليون فرنك سويسري.

الإيرادات المرتقبة

71. تُحدّد الإيرادات المرتقبة بشكل دوري في نهاية السنة المالية. وقد بلغت، في 31 ديسمبر 2011، ما يفوق 196,5 مليون فرنك سويسري. وتتعلّق تلك الإيرادات المؤجلة بعدة أمور منها حسابات تخص مجالات أنشطة قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحادي مدريد ولاهاي، فضلا عن المساهمات الطوعية.

معاهدة التعاون بشأن البراءات

72. بلغت إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وحدها، حوالي 153,8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2011، ممّا يُعدّ زيادة قدرها 17,7 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2010. وهي تتضمّن إيرادات مرتقبة التحصيل لطلبات البراءات، وأتعبا تكميلية مقابل الصفحات الإضافية، وتكاليف ترجمة شروط الأهلية للحماية بموجب البراءة. وأعتبر أنّ المبلغ المحسوب والنموذج المعتمد يقدمان تقديرا مناسباً للجزء الواجب تأجيله من إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

73. وللتأكّد من وجهة النموذج الذي تطبقه الويبو لتحديد الإيرادات المرتقبة بشكل دوري بعد بضعة أشهر من استخدامه، كلّفُتُ زملائي بالتدقيق مجدّدا في ذلك النموذج خلال شهر ديسمبر 2011. وللإيضاح بذلك استندوا، على غرار التدقيق السابق ("Restatement IPSAS")، إلى أداة ACL (لغة أوامر التدقيق). وحيث أنّهم لم يلاحظوا سوى فروقا غير مادية بين القيم التي حسبتها الويبو والقيم التي حدّدوها، فقد أكّدوا لي ملاءمة البيانات المستخدمة لتحديد الإيرادات المرتقبة بشكل دوري. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ الحسابات أجريت بناء على أسس سعرية عادية، دون مراعاة طلبات الإيداع التي تستفيد من تخفيض كبير في السعر (90%) والتي لا تخصّ البلادان الأقلّ نموا. ويمكن اعتبار الأثر الناجم عن تلك الحالات هامشيا نسبيا بالنظر إلى عتبة الأهمية النسبية المستخدمة.

74. كما أودّ الإشارة أيضا إلى أنّ الأسلوب المستخدم لحساب متوسط تكلفة الترجمة يعود تاريخه إلى عام 2009.

75. وهناك مبلغ قدره 15,1 مليون فرنك سويسري يظهر بشكل منفصل في أصول كشوف الأرصدة ضمن الملاحظة 4 من البيانات المالية، في الباب المعنون "الحسابات المدينة والمبالغ المدفوعة مقدّما والمبالغ المدفوعة قبل استحقاقها". وما يعادل ذلك مُدرج في الخصوم، ضمن الملاحظة 14 "المبالغ المستلمة قبل استحقاقها"، في المبلغ المساوية قيمته 153,8 مليون فرنك سويسري والوارد ضمن الباب المعنون "إيرادات مؤجلة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات".

اتحاد مدريد

76. بلغ مجموع الإيرادات المؤجلة والسلف الاستثنائية المتعلقة باتحاد مدريد 29,1 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2011. وأرى أن الفرضيات المستخدمة في نموذج حساب الإيرادات المؤجلة فرضيات معقولة، وبناء عليه أُصدّق على الأرصدة.
77. ولكنّ المعلومات الواردة في البيانات المالية ستكتسب، في رأيي، مزيداً من الواجهة إذا ما تم تصنيفها حسب أشكال وفئات الدخل لتكون أكثر تفصيلاً.
78. وأعتقد، مع ذلك، أنه ينبغي التدقيق في النموذج الإحصائي المرتبط بترتيب التطبيقات المستخدمة لتحديد الإيرادات المؤجلة لاتحاد مدريد.

الإيرادات المرتقبة الأخرى

79. هناك، ضمن الإيرادات المرتقبة الأخرى البالغة قيمتها 16,0 مليون فرنك سويسري، مبلغ قدره 10,8 مليون فرنك سويسري يتعلق بالاشتراكات الطوعية. وألاحظ أنّ هذه المساهمات الخارجيّة تشكّل عمليات ليس لها نظير مباشر. ودقق زملائي في عينة اختيرت عشوائياً من عقود تنطوي على مساهمات طوعية بالغة القيمة. وتبين أنّ إدراج هذه العقود التي تخضع لشروط محدّدة في الباب المذكورة أعلاه، وما ينجم عن ذلك من تحديد دوري لقيمتها، يمثّل للمعيار المنطبق على تلك العقود من ضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
80. ويرد الجدول المعلنون "حسابات خاصة بحسب مساهمة المانحين" (مشروعات الصناديق الاستثنائية) في المرفق الثالث من البيانات المالية لعام 2011، الصفحة 50. ودقق زملائي في الرصيد الافتتاحي ورصيد الإقفال، فضلاً عن الإيرادات والمصروفات المسجّلة في هذه الأموال. ولم تكشف عملية التدقيق المفصلة عن أية أخطاء. كما أنّ عرض الجدول الخاص بالصناديق الاستثنائية يستجيب للاحتياجات، بما يدفعني إلى التصديق عليه.

تُسرّر زيادة القروض بتمويل جزئي خارجي يتعلق بالبناء الجديد

81. أدرجت المبالغ التي اقترضتها المنظمة، على المدين القصير والبعيد، من مؤسسة مباني المنظمات الدولية وبنك كنتونال دي جنيف في كشوف الأرصدة بقيمة تفوق 155 مليون فرنك سويسري. وبمراعاة المبلغ الإضافي الذي سحبهته المنظمة في يناير 2011 والبالغة قيمته 16 مليون فرنك سويسري أصبح مجموع القرض الخاص بالبناء الجديد يساوي 130 مليون فرنك سويسري، كما توكّده المستندات المصرفية.
82. ويتألّف مجموع القروض المفتوحة لدى بنك كنتونال دي جنيف من أربعة قروض منفصلة تتراوح قيمتها بين 16 مليون فرنك سويسري و50 مليون فرنك سويسري. وتتراوح فترات تلك القروض بين 5 سنوات و15 سنة، مع سعر فائدة مختلف فيما يخص كل قرض. وبشكل عام يبلغ معدل سعر فائدة هذا التمويل حوالي 2,4%.
83. وكما أشرت إليه في تقريرتي الخاص بمراجعة حسابات عام 2010، لم تعد القروض السابقة التي أبرمتها المنظمة لدى مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل تمويل جزء من المباني الأخرى تقتضي دفع أية فوائد منذ عام 1996. فقد قرّرت الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجيّة التابعة للكونفدرالية السويسرية النخلي، منذ ذلك العام، عن تحصيل فوائد من تلك القروض ولم تعد تشتترط سوى سداد القروض في المهل المحدّدة. وطبقاً للمعيار 5 من المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام تبين الويبو، على النحو المناسب في الملاحظة 15 من البيانات المالية، قيمة الفوائد التي تخلى عنها الدائن.

التكاليف القانونية والمنح التعليمية ترد بشكل منفصل في باب "المخصصات"

84. يتألف مجموع "المخصصات" البالغة قيمته 2,4 مليون فرنك سويسري والوارد في الملاحظة 16 من البيانات المالية من مخصص يتعلق بالتكاليف القانونية ويبلغ 0,8 مليون فرنك سويسري، ومخصص ثان يتعلق بالمنح التعليمية يبلغ 1,6 مليون فرنك سويسري. وتؤكد التحليلات وعمليات التدقيق التي أجراها زملائي على عينات عشوائية المبلغين المدرجين في الحسابات. وعلاوة على ذلك زود زملائي، فيما يتعلق بالمخصص المرتبط بالتكاليف القانونية، بمعلومات من قبل مكتب الويبو للخدمات القانونية، مع تعليقات شفوية على تلك المعلومات.

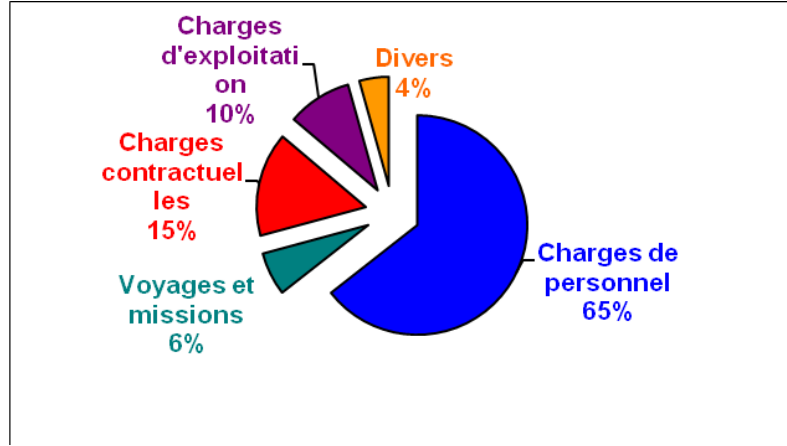
الخصوم المتداولة والمالية الأخرى

85. دقق زملائي في الحسابات الثلاثة الواردة في هذا الباب. ويمكنني، استنادا إلى ملاحظاتهم، التصديق على المبلغ المدرج فيه والبالغة قيمته 52,1 مليون فرنك سويسري. وألاحظ فقط انخفاضا مبررا في الرصيد الإجمالي بنسبة 3,16% (-1,65 مليون فرنك سويسري).

المصروفات والإيرادات

86. قام زملائي، خلال التدقيق المرحلي الذي أجروه في ديسمبر 2011، بعمليات تحليل وتدقيق مختلفة بخصوص مصروفات الويبو المدرجة في الحسابات على مدى الأرباع الثلاثة الأولى من العام. وباستثناء التعليقات المختلفة الواردة أعلاه في حسابات الأرصدة، لم تكشف عمليات التدقيق التي اضطلع بها زملائي على عينة اختيرت عشوائيا من المستندات الأصلية عن أية أخطاء ذات دلالة. وعلى ضوء نتائج هذه الأعمال تأكدت بما يكفي من دقة المصروفات والإيرادات المحسوبة في عام 2011.

87. وبلغ إجمالي مصروفات المنظمة 325,4 مليون فرنك سويسري، مما يُعد زيادة قدرها 17 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2010 (+4,34%). وكما هو مبين في الرسم البياني الوارد أدناه استأثرت مصروفات الموظفين، البالغة قيمتها 209,6 مليون فرنك سويسري في عام 2011، بأكبر حصة من حجم النفقات. كما أن تلك المصروفات شهدت زيادة بمبلغ قدره 1,2 مليون فرنك سويسري (0,58%) مقارنة بعام 2010.



الرسم البياني 1: ملخص توزيع مصروفات عام 2011

مفتاح مصطلحات الرسم البياني 1:

مصروفات التشغيل: 10%

متنوعات: 4%

المصروفات التعاقدية: 15%

الأسفار والمنح: 6%

مصروفات الموظفين: 65%

88. وكما تنص عليه أحكام المادة 3-5 من نظام موظفي الويبو ولائحته، للموظف غير المعين على المستوى المحلي والذي يؤدي مهامه خارج وطنه الحق، مرة كل سنتين، في إجازة لزيارة الوطن على حساب المكتب الدولي. وترد التكلفة السنوية لهذه الإجازة في حساب المصروفات 71052 المعنون "أسفار إجازة زيارة الوطن". وبلغت التدفقات المسجلة في هذا الحساب، في عام 2011، أكثر من 2,7 مليون فرنك سويسري. وتبين لزملائي، من عمليات التدقيق التي أجروها على عينة اختيرت عشوائيا من المستندات المحاسبية المتعلقة بهذا المبلغ، أن النفقات الخاصة بهذا النوع من الأسفار، والتي غالبا ما تكون قيمتها إجمالية، تستند إلى أسعار درجة رجال الأعمال، بصرف النظر عن المسافة المقطوعة ومدة السفر.

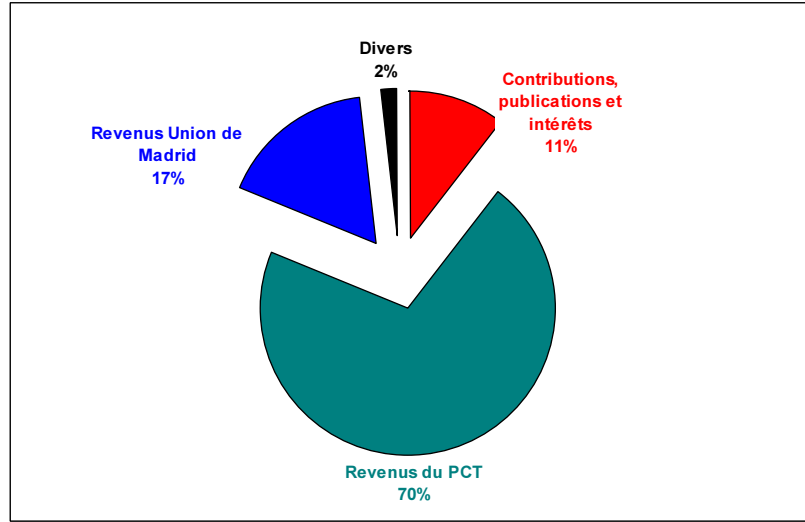
89. وتنص الشروط المطبقة على أسفار العمل المنشورة على الإنترنت¹⁶ على أن يسافر جميع موظفي الويبو، فيما عدا المدير العام، في الدرجة السياحية في جميع الرحلات التي تزيد مدتها على 9 ساعات. أضف إلى ذلك أنه يفضل السفر على متن الخطوط الجوية "المنخفضة التكلفة". وأدعو الويبو إلى إعادة النظر في الشروط المطبقة على أسفار العودة إلى الوطن.

90. ولاحظ زملائي أن التكاليف المتعلقة بالخدمات التعاقدية قد زادت بزهاء 10,7 مليون فرنك سويسري (21,3%) في عام 2011 مقارنة بعام 2010، بحيث ارتفعت إلى 50,1 مليون فرنك سويسري في السنة قيد المراجعة. وتعزى هذه الزيادة في النفقات أساسا إلى زيادة التكاليف المرتبطة بخدمات الترجمة الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في آسيا، كما تعزى أيضا هذه الزيادة في النفقات إلى الاستعانة بجهات خارجية لتقديم الخدمات الإضافية لمركز الأمم

¹⁶ انظر الموقع التالي: <<http://intranet.wipo.int/homepages/travel/fr/travelling/conditions.html>>.

المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني (UNICC). وألاحظ أيضا أن المنظمة فتحت حسابات جديدة¹⁷ في بند النفقات العامة في الخدمات التعاقدية، ما يضيف مزيدا من الشفافية على إسناد النفقات.

91. وألاحظ أن إجمالي الإيرادات ارتفع إلى 293,2 مليون فرنك سويسري؛ وقد انخفضت المبالغ المستلمة انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام 2010 (0,55%). وقد بلغ إجمالي نواتج معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها 206,6 مليون فرنك سويسري، أي ما يساوي نسبة 70% من الإيرادات.



الرسم البياني 2: ملخص توزيع الإيرادات لعام 2011

مفتاح مصطلحات الرسم البياني 2:

- الإشتراكات والمنشورات والفوائد: 11%
- إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات: 70%
- إيرادات اتحاد مدريد: 17%
- إيرادات تربية: 2%

جدول التدفق النقدي

92. راجع زملائي جميع أوضاع التدفقات النقدية (البيان المالي الرابع)، وتأكدوا من تماشي المبالغ المقيدة في الجدول مع اختلاف الأرصدة من بداية عام 2011 إلى نهايته. وفي نهاية عام 2011 لم تكن فواتير متنوعة تتعلق بالبناء بمبلغ 15,9 مليون فرنك سويسري قد سددت بعد. وقيد مجموعها في بند "اقتناء الأصول الثابتة" عوضاً عن بند "الزيادة (الانخفاض) في الحسابات الدائنة". وبالنظر إلى تعديل مماثل أجري في عام 2010 بمبلغ 6 مليون فرنك سويسري، أدخل تعديل صاف بمبلغ 9,9 مليون فرنك سويسري على هذين البندين في عام 2011.

93. وسعياً إلى تعميق فهم التدفقات المتعلقة بأنشطة التمويل، أوصي الويبو بأن تعرض في المستقبل تكاليف الفوائد المصرفية المسددة (قرض مصرفي BCGE/BCV) ومبالغ رؤوس الأموال المستردة بشكل منفصل، إذ إن هذه المعلومة لا ترد في الوقت الراهن في جدول التدفق النقدي.

¹⁷ الحسابات 73811 "ترجمات لموردي الخدمات التجارية" و73812 "مورّدو الخدمات التجارية الأخرى" و73813 "خدمات المركز الدولي للحساب الإلكتروني".

معلومة قطاعية أوردتها الويبو في الملاحظات

94. يرد تقرير مقسّم بحسب كل قطاع في البيانات المالية لعام 2011. والهدف من هذا التفرع هو إحالة النفقات الميزانية مباشرة إلى الفروع المعنية. وبالتالي توزع النفقات المباشرة وغير المباشرة على الاتحادات المختلفة. كما ترمي المنهجية المتبعة إلى توزيع النفقات المرتبطة بالنشاطات الخاصة بكل اتحاد مع رصد في الوقت عينه النفقات الإدارية وغيرها من النفقات الميزانية.

95. ويستند توزيع النفقات غير المباشرة لبعض البرامج الخاصة إلى مبدأ الخصم مع مراعاة مقدرة المالية لكل اتحاد.

عدم التدقيق في جدولين قُدّما حسب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعتمدة سابقا

96. كما كان الحال في عام 2010 يعرض جدولاً البيانات المالية الواردان في المرفق الأول المعنون "الكشوف المالية بحسب كل نشاط" والمرفق الثاني المعنون "النفقات والإيرادات بحسب كل نشاط" كشفاً "زمنياً" عن الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS). وبما أن زملائي لم يراجعوا هذين الجدولين، فقد مُيزاً بعبارة "غير مراجع".

تحليل دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

97. لقد أعيد تكييف الدليل التطبيقي للسياسة العامة التي تعتمدها الويبو في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بداية عام 2012 في طبعة بالإنكليزية برقم 14. وتتعلق التعديلات المدخلة من ناحية بعرض جداول البيانات المالية لعام 2011، ومن ناحية أخرى بتغيير حدود قيد الأصول الثابتة في الأول من يناير 2011. وأعيدت صياغة الباب المتعلق بالأصول غير الثابتة لمراعاة قيد البرامج وحقوق الترخيص على سبيل المثال ابتداء من عام 2012. وأدخلت أيضاً تعديلات نصية أخرى على أبواب مختلفة. وأكد لي زملائي أن كل هذه التعديلات تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المطبقة حالياً.

الخاتمة

98. بعد العمل الذي أنجزته، بإمكانني أن أؤكد أن بيانات الويبو المالية لعام 2011 قد أعدت بطريقة تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وإذا ما أخذت في الحسبان عتبة الأهمية النسبية المحددة مسبقاً على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بإمكانني أيضاً أن أؤكد أن الأرقام المحاسبية المنشورة في البيانات المالية تتفق وحسابات المنظمة.

99. وعليه، بإمكانني أن أصدر رأيي التدقيقي المرفق بهذا التقرير والمعد وفقاً للفقرة 5 من "اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي" (المرفق 2 لنظام الويبو المالي ولائحته).

ك. غروت

مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات
(مراجع الحسابات الخارجي)

المرفقان:

الرأي التدقيقي
التوصيات المفتوحة

المرفق 1 للتقرير 1.12373.944.00333.02

الرأي التدقيقي لمراجع الحسابات الخارجي

لقد دقت البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في 31 ديسمبر 2011، بما فيها كشوف الأرصدة (البيان المالي الأول) والإيرادات والنفقات (البيان المالي الثاني) وبيان التغييرات في صافي الأصول (البيان المالي الثالث) وبيان التدفق النقدي (البيان المالي الرابع) وبيان مقارنة الميزانية والإيرادات والنفقات الفعلية (البيان المالي الخامس) المتعلقة بالإيرادات والنفقات) للفترة المالية المنتهية في هذا التاريخ، وكذلك ملخص أساليب المحاسبة الرئيسية وغير ذلك من الملاحظات التوضيحية.

مسؤولية إدارة الويبو عن البيانات المالية

تتولى الإدارة المسؤولية عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها على نحو سليم وفقاً للأحكام الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي نظام الويبو المالي ولائحته. وعلاوة على ذلك تتولى الإدارة أيضاً المسؤولية عن إجراء ما تراه ضرورياً من مراقبة داخلية للسماح بإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمتع مسؤوليتي في إبداء الرأي في بيانات الويبو المالية على أساس التدقيق الذي أجرته. ولقد راجعت الحسابات بناء على المعايير الدولية للتدقيق التي نشرها المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والتأمين (IAASB). وتفرض هذه المعايير على أن ألتزم بقواعد الأخلاقيات وأن أنظم مراجعة الحسابات وأجرها بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية. ويتضمن التدقيق اتباع إجراءات لجمع أدلة تثبت صحة المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. ويرجع اختيار تلك الإجراءات إلى مراجع الحسابات، وكذلك الحال بالنسبة إلى تقييم مخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. وبإجراء هذا التقييم يراعي مراجع الحسابات المراقبة الداخلية المطبقة في الهيئة المعنية بإعداد البيانات المالية بهدف تحديد إجراءات التدقيق الملائمة لوضع هذه الهيئة، وليس بهدف التعبير عن رأيه في فعالية المراقبة الداخلية للهيئة. ويشمل التدقيق النظر في ملاءمة الأساليب المحاسبية المطبقة، والطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تجرئها الإدارة، وكذلك النظر في عرض جميع البيانات المالية. وأرى أن الأدلة المجمعة كافية وملائمة لإبداء رأيي.

الرأي

أرى أن البيانات المالية في كل جوانبها الوجيهة تعطي صورة صادقة للوضع المالي للويبو في 31 ديسمبر 2011، ولأدائها المالي ولتدفقاتها النقدية للفترة المالية المنتهية في هذا التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولنظام الويبو المالي ولائحته.

ووفقاً للمادة 6 من ولاية مراجع الحسابات، المرفقة بنظام الويبو المالي، أعددت تقريراً مفصلاً عن مراجعتي للبيانات المالية الوثيقة المؤرخة في 4 يوليو 2012.

برن، 4 يوليو 2012

ك. غروت

مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات¹⁸
(مراجع الحسابات الخارجي)

¹⁸ العنوان البريدي: Monbijoustrasse 45, CH-3003 Berne

المرفق 2 للتقرير 2.12373.944.00333.02

التوصيات المفتوحة للتدقيق النهائي في حسابات الويبو لعام 2010 (رقم 11355)

التوصية رقم 1: أوصي المنظمة بأن تحدد الإجراءات الرئيسية بطريقة رسمية وأن تعتمد التدقيق وتوثقه وأن تضع في الوقت المناسب آلية لرصد أعمال التدقيق المنجزة.

التوصية رقم 3: أدعو الويبو إلى أن تتخذ التدابير المناسبة لشغل المناصب الأساسية وإنشاء فريق عامل. وبالإشارة إلى إدارة الخدمات المالية تحديداً، أقتراح تسمية مجموعة من الموظفين الإضافيين متعددي الاختصاصات لمعالجة مسألة إقفال الحسابات وملء أية مناصب شاغرة بسبب مغادرة أحدهم.

التوصيات المفتوحة للتدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية (رقم 10195)

التوصية رقم 1: أحث الويبو على إجراء تحليل مستمر للمخاطر الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، يراعي الأهداف الاستراتيجية المحددة.

التوصية رقم 2: أوصي الويبو بتقديم جدول ملأئم يحتوي على مؤشرات عن الموارد البشرية بما يسهل إدارة الموارد البشرية على مستوى تنظيمي واجتماعي ومالي.

التوصية رقم 4: أحث الويبو على البحث، بما يتفق مع المادة 1.1.5 من نظام موظفي الويبو ولأئحة موظفيها، عن حل مصمم ليحدد بوضوح وبلا أي لبس الحالات التي تم فيها ترحيل عدد الأيام المتراكمة الأكثر من 90 قبل 31 ديسمبر 2009. وقد يشبه هذا "إعادة ضبط العدادات على وضع 90 يوماً". ومن شأن هذا أن يمكّن الويبو من أن تضع في حساباتها ألا يسمح نظام تكنولوجيا معلومات ساعات العمل المرنة الذي تطبقه بأي زيادة عن الأيام التسعين المسموح قانوناً بترحيلها.

التوصية رقم 6: أرى أن الويبو يجب أن تفهرس كل معارف موظفيها ومهاراتهم في قاعدة بيانات يجري تحديثها دورياً بحيث تتوفر رؤية شاملة للدراية العملية المتاحة داخل المنظمة.

التوصية رقم 7: أرى أن الويبو يجب أن تستبق أكثر حالات ترك الخدمة من جانب الموظفين الذين يشغلون مناصب رئيسية أو يؤدون وظائف معينة تستلزم نقل المعارف أو الملفات.

التوصية رقم 8: أحث الويبو على السعي لتحقيق التآزر في معالجة الملفات المرتبطة ببدايات تكاليف الدراسة بغية زيادة إنتاجية العملية الجارية وكفاءتها.

التوصية المفتوحة للتدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني (رقم 11101)

التوصية رقم 2: أقتراح أن توضع في الويبو مؤشرات للإدارة تغطي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكامله في جميع وحدات المنظمة. وبما أنه عمل معقد نسبياً، أرى ضرورة ربطه بعملية وضع "نظام التخطيط للموارد المؤسسية". وعلاوة على ذلك، تبين لي، عندما رجعت إلى المهام المختلفة التي يسندها المركز الدولي للحساب الإلكتروني إلى الخبراء الاستشاريين لتحليل الخدمات، أن هذه التحليلات توضح إمكانية مقارنة الخدمات التي يقدمها المركز لشركائه بتلك التي تقدمها الشركات التجارية العاملة في المجال.

التوصيات المفتوحة للولاية رقم 11424 عن التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعومات
(نظام AIMS)

التوصية رقم 1: لكي تتمكن الويبو من الاستفادة بالفعل من زيادة الفعالية التي يتيحها هذا التطبيق المعلوماتي الجديد، من الضروري تدريب مستخدمي نظام AIMS على النحو السليم. وعليه، فأنا أوصي الويبو بإعادة النظر في المفهوم الحالي للتدريب الذي لا يبلغ أهدافه كاملة وبدراسة إلى أي مدى يمكن تحسين الحلول المطروحة حالياً فيما يخص التدريب عبر الإنترنت.

التوصية رقم 2: أرى أن من المجدي تقليص عدد المستخدمين إلى حد ملائم عن طريق تجميع الطلبات لدى عدد محدود من الأشخاص المدربين على النحو الواجب والملمين بالعملية برمتها.

التوصية رقم 3: أوصي الويبو بتبسيط الكتيبات من خلال مراعاة العمليات القائمة بالفعل وتيسير احتياجات كافة المستخدمين.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

بيان عن الرقابة الداخلية لسنة 2011

نطاق المسؤولية

أتكفل بصفتي المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ووفقا لما أسند إلي من مسؤولية، وخاصة بموجب القاعدة 5-8 من النظام المالي ولأتمتته، بالإبقاء على نظام رقابة مالية داخلية يضمن ما يلي:

"1" نظامية عمليات قبض جميع أموال المنظمة ومواردها المالية الأخرى، وحفظها والتصرف فيها؛

"2" واتباق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية الأخرى، التي تقرها الجمعية العامة، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بصناديق استثمارية محددة؛

"3" واستخدام موارد المنظمة استخداما فعالا واقتصاديا.

الغرض من نظام الرقابة الداخلية

صمم نظام الرقابة الداخلية للحد من مخاطر عدم تحقيق غايات المنظمة وأهدافها وما يتصل بها من سياسات، وإدارة هذه المخاطر وليس القضاء عليها. وبالتالي لا يعدو هذا النظام كونه ضمانا معقولا وليس مطلقا لتحقيق الفعالية، وهو يستند إلى عملية جارية مصممة لتحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعتها ومداهم وإدارتها بنجاعة وفعالية ودون إسراف.

والرقابة الداخلية هي مسار يضطلع به كل من الهيئات الرئاسية والمدير العام والإدارة العليا وموظفين آخرين وهي مصممة لتكون ضمانا معقولا لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية التالية:

- نجاعة الأعمال وفعاليتها وصون الأصول،
- وموثوقية التقارير المالية،
- والامتثال للوائح والقواعد المطبقة.

وعليه فإن نظام الويبو للرقابة الداخلية ليس مجرد سياسة أو إجراء يضطلع به في مواعيد معينة على المستوى التشغيلي، بل يضطلع به باستمرار على جميع مستويات المنظمة من خلال مسارات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الأهداف المذكورة آنفا.

وينطبق بياني هذا الخاص بمسارات الويبو للرقابة الداخلية المبينة أعلاه على السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وإلى غاية تاريخ اعتماد البيانات المالية للمنظمة لسنة 2011.

إدارة المخاطر وإطار الرقابة

تنفذ المنظمة برنامجا لإدارة المخاطر كجزء من برنامج التقييم الاستراتيجي من خلال مبادرة بعنوان "تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية" تتضمن على ما يلي:

- تقييم "نغرات" نظام الرقابة الداخلية،
- تحديد المخاطر وتصنيفها وفقا لوجاهتها وأثرها واحتمال حدوثها،
- وضع دليل للضوابط الداخلية،
- تعزيز الضوابط الداخلية في المنظمة كلها.

واعتمدت جمعيات سنة 2011 سياسة الويبو للاستثمار. ووفقا لهذه السياسة ستنشأ لجنة استشارية معنية بالاستثمارات، ترصد استثمارات الويبو لتضمن اتساقها مع السياسة المذكورة وترفع إلي تقارير عن أي خروج عن هذه السياسة وأسبابه وإجراءات معالجته. وظل وقد وضع الويبو النقدي سليما في سنة 2011.

ولا تفتأ لجنة استعراض العقود تستعرض حالات الشراء الوجيهة وتقدم الإرشادات إلي عن إجراءات الشراء المناسبة.

استعراض الفعالية

لقد استرشدت في استعراض فعالية نظام الضوابط الداخلية أساسا بما يلي:

- موظفو الإدارة العليا، وخاصة نواب المدير العام ومساعدوه، الذين يضطلعون بأدوار مهمة ويتولون المسؤولية عن تحقيق النتائج المرتقبة وعن الأداء والاضطلاع بأنشطة الشعاب وعن الموارد المسندة إليهم. وتعتمد قنوات المعلومات أساسا على الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها فريق الإدارة العليا.
- وأحصل على ضمانات من خطابات تمثيل الإدارة التي يوقعها موظفو الويبو الرئيسيون، وهي خطابات تقر بمسؤولياتهم عن وضع أنظمة في برامجهم تسير جيدا وآلية للرقابة الداخلية ترمي إلى عرض حالات الغش و/أو الأخطاء الكبرى واكتشافها والحفاظ على هذه الأنظمة والآلية.
- وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التي أعتمد على تقاريرها عن التدقيق الداخلي وعلى تقييماتها وخدماتها الاستشارية، وهي تقدم تقارير أيضا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتتضمن هذه التقارير معلومات مستقلة موضوعية عن ملاءمة وفعالية نظام المنظمة للضوابط الداخلية وما يرتبط بذلك من مهام الرقابة الإدارية.
- وتتولى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المسؤولية عن إجراء تقييم منهجي لإجراءاتي للإبقاء على الضوابط الداخلية المناسبة والفعالة وتطبيقها. واللجنة مسؤولة أيضا عن البت في أن جميع القضايا الرئيسية التي تبلغ عنها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش الخارجي جرى تناولها بما يبعث على الرضا. وأخيرا تتولى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المسؤولية عن إبلاغ لجنة البرنامج والميزانية عما تتوصل إليه من نتائج،
- والموظف المسؤول عن الأخلاقيات الذي يقدم إرشادات ونصائح تبقى طلي الكتمان إلى المنظمة وموظفيها عن الأخلاقيات ومعايير السلوك، كما أنه يتولى إذكاء الوعي بالأخلاقيات والسلوكيات المسؤولة في التعامل مع الإحالات المتعلقة بمزاعم السلوكيات غير الأخلاقية بما في ذلك تعارض المصالح،
- ووحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة،
- ومراجع الحسابات الخارجي الذي يقدم تعليقاته إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات،
- وملاحظات الهيئات الرئاسية.

الخاتمة

إن نظام الرقابة الداخلية الفعال، وإن كان جيد التصميم، يعاني من تقييدات - منها إمكانية التحايل عليه - وبالتالي فليس بإمكانه إلا أن يكون ضمانا معقولا. ونظرا إلى تغير الظروف فإن فعالية الرقابة الداخلية قد تتغير مع مرور الوقت.

وأنا ملتزم بالتصدي لأي مواطن ضعف في الضوابط الداخلية يلاحظ أثناء السنة وبضمان استمرار تحسين نظام الضوابط الداخلية.

وبناء على ما تقدم أخلص إلى أنه بحسب معلوماتي ليس من مواطن ضعف مادية تمنع مراجع الحسابات الخارجي من تقديم رأي غير مشفوع في بيانات المنظمة المالية، وليست من مسائل بارزة يلزم ذكرها في هذه الوثيقة بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.



فرانسس غري
المدير العام

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]